

فلسطين إلى أين؟

ناصر القدوة*

الأزمة والطريق نحو الانتصار

إن قراءة الوضع الفلسطيني وديناميات الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وتفحص البعد العربي لهذا الصراع، ربما يقودان إلى الاستنتاج أن من غير الممكن حالياً تحقيق تقدم لمصلحة الجانب الفلسطيني، وأن هزيمة ثقيلة ستلحق بالشعب الفلسطيني وحركته السياسية، إذ قد تتمكن إسرائيل من شطب معظم الإنجازات الفلسطينية، واستكمال استعمارها الاستيطاني للأرض الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، وتدمير وجود دولة فلسطين مؤقتاً. إذا حدث هذا فإنه لن يكون فقط نتيجة السياسات الإسرائيلية المعادية وإصرار الحكومات الإسرائيلية على هذه السياسات، بل أيضاً جزءاً تراجع القدرات الفلسطينية، وتراجع مصادر الدعم التقليدية للجانب الفلسطيني، وأهمها الدعم العربي، وهو الأمر الناجم عن التغيرات الإقليمية والدولية.

هزيمة الجانب الفلسطيني هذه ليست حتمية، بل يمكن الاقتناع، على الرغم من الصعوبة الفائقة للأوضاع، بأن انتصار الجانب الفلسطيني ما زال ممكناً، نظراً إلى القدرات الكبيرة الكامنة لدى الشعب الفلسطيني وحلفائه، وإلى ما توفره عدالة القضية الفلسطينية من إمكانيات هائلة، لكن هذا يبقى مرتبطاً بتوصل الحركة السياسية إلى فهم عميق لطبيعة الأزمة وديناميات الصراع والصعوبات التي تواجهها، وكذلك توصلها إلى رؤية جديدة واستراتيجية خلاقية تمكّنها من مواجهة السياسات الإسرائيلية وهزيمتها، والبدء بإنجاز الأهداف الوطنية الجماعية، الأمر الذي يتطلب حواراً وطنياً واسعاً، ربما بمشاركة عربية، وتفكيراً جديداً ومبدعاً، وإرادة سياسية حقيقية.

هذه المقالة مساهمة متواضعة في هذا الحوار، سبقها محاولة لتحديد أبرز الصعوبات التي تواجه الشعب الفلسطيني، خلال ملتقى الحوار الثاني الذي أقامته مؤسسة ياسر عرفات في القاهرة، ومحاولة أخرى لاقتراح أفكار محددة بشأن كيفية الخروج من الأزمة خلال ندوة نظمها المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات

* عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، ووزير خارجية سابق.

الاستراتيجية - مسارات، في رام الله.

في المحاولة الأولى جرى تحديد العوامل المركزية في صعوبة الوضع الفلسطيني، وهي: أولاً، انتهاء عملية السلام القديم وإمعان إسرائيل في سياساتها المعادية؛ ثانياً، الضعف الشديد الذي ألمّ بالمؤسسات الفلسطينية، وخصوصاً المؤسسة السياسية؛ ثالثاً، الانقسام السياسي والجغرافي للحالة الفلسطينية؛ رابعاً، تراجع الواقع العربي وظهور التيارات الإسلامية المتشددة والعنيفة.

بطبيعة الحال يتفرع عن كل عامل من العوامل السابقة عدد من العوامل ذات الصلة والمهمة أيضاً. فالعامل الأول يتضمن، إلى جانب السياسات الإسرائيلية المعروفة، ولا سيما استمرار الاستعمار الاستيطاني، حالة التيه وغياب الوضوح الذي انتاب السياسات الفلسطينية، أو حتى غياب هذه السياسات أحياناً. ويتضمن العامل الثاني غياب المؤسسات الرئيسية مثل المجلس الوطني والمجلس التشريعي وغياب الديمقراطية عن الحياة السياسية، وأحياناً غياب الحريات الفردية. أما العامل الثالث فيتضمن ليس فقط عدم استعادة الوحدة، بل غياب رؤية واضحة بشأن كيفية تحقيق ذلك أيضاً. وأخيراً يتضمن العامل الرابع تعرض الدولة الوطنية في المنطقة العربية للضغط الشديد الذي قاد إلى انهيار بعض هذه الدول، وعوامل أخرى مثل ظهور الطائفية والتيارات الإسلامية المتشددة المنخرطة في الإرهاب، بما يسبب أضراراً مضاعفة للقدرات العربية، وتصعد الجدار العربي الواقعي في مواجهة إسرائيل. المحاولة الثانية هي الأهم، لأن اقتراح الطول أو الأفكار اللازمة للخروج من الأزمة ربما تكون أكثر أهمية من تحليل الواقع القائم وتشخيص الصعوبات العامة. وفي هذا المجال جرى طرح عشر أفكار أساسية هي:

١- تأكيد الهدف الوطني المركزي وإعادة صوغه بوضوح أكبر، ليصبح: إنجاز الاستقلال الوطني وممارسة السيادة في دولة فلسطين على حدود ١٩٦٧، وعاصمتها القدس. وهذه صيغة مختلفة عن "إقامة الدولة" باعتبار أن الدولة قائمة فعلاً بفضل الحق الطبيعي والتاريخي للشعب الفلسطيني، وبفضل الشرعية الدولية والاعتراف الدولي الواسع بوجود الدولة. بكلمات أخرى: إن الجانب الفلسطيني لا يحصل على الدولة من إسرائيل، ولا يتفاوض معها على وجود الدولة، فضلاً عن أن الشعب الفلسطيني هو مصدر السيادة، وأن إسرائيل لا تملك أي جزء منها. ومن ناحية أخرى، فإن هذا التحديد يستبعد فكرة الدولة الواحدة الثنائية القومية لما تسببه من خسائر كبيرة للجانب الفلسطيني، ولأنها غير ممكنة التحقيق. المطروح عملياً من خلال ميزان القوة القائم هو دولة يهودية على كل أرض فلسطين مع إبعاد جزء من الفلسطينيين الموجودين، وحشر الآخرين في بانتوستانات تحت السيطرة الإسرائيلية. المهم هنا أن التأثير العملي أو الواقعي الوحيد لمثل هذا الطرح هو تشريع وجود المستعمرات والمستعمرين الإسرائيليين في الأرض المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، لأنه يلغي خط الهدنة لسنة ١٩٤٩، والمركز القانوني المختلف للأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ باعتبارها أراضي دولة فلسطين المحتلة. وبطبيعة الحال، فإنه إلى جانب الهدف الوطني المركزي، يجب أيضاً التمسك بالحقوق الفلسطينية الأخرى، وخصوصاً حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وذلك وفقاً للقانون الدولي والمبادرة العربية، بما في ذلك حق العودة والملكية.

٢- إعادة تحديد طبيعة العلاقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ومقاربة حل

الصراع، وهذه العلاقة يجب أن تبقى بوضوح علاقة قوة الاحتلال بشعب تحت الاحتلال، وهي علاقة عدائية بالطبيعة إلى أن يتم التوصل إلى حل سياسي، وهو ما لم يحدث بعد. إن مجرد وجود عملية سلام في فترة سابقة لم يغير من طبيعة العلاقة، وذلك بسبب السياسات الإسرائيلية المعاكسة للحل السياسي، والمصرة على اضطهاد الشعب الفلسطيني. إذ، فإن العلاقة ليست علاقة سلام، وهي حتماً ليست علاقة طبيعية. أما المقاربة الفلسطينية فيجب أن تكون مقاربة كفاحية غير عنفية في جميع المجالات، تريد حلاً سياسياً، وتستبعد العمل العسكري، لكنها تلتزم رفض الاحتلال وسياساته، وتنتهج المقاومة الشعبية بشكل جاد وحقيقي، وكذلك الكفاح السياسي داخلياً، وفي المحافل الدولية كافة. ونضيف هنا رفض فكرة تقديم الإغراءات لإسرائيل، أو ضرورة إثبات الجانب الفلسطيني لاستحقاقاته، أو فكرة أن لا بديل من المفاوضات إلا المفاوضات.

٣- حدوث التناقض بين إنجاز مهمات التحرر الوطني، وإنجاز مهمات ما بعد الصراع في الوقت نفسه. وقد جاء هذا التناقض جزاءً التداخل غير المسبوق في تجارب الشعوب الأخرى بين مهمات المرحلتين، إذ تطلب هذا التداخل استكمال التحرر وإنجاز الاستقلال، وفي الوقت نفسه بناء الدولة أو السلطة ومؤسساتها. الحل الوحيد الممكن هنا هو استمرار محاولة العمل على مهمات المرحلتين، لكن مع إعطاء الأولوية لإنجاز مهمات مرحلة التحرر الوطني، مع ما يستتبعه ذلك من تغييرات، بما في ذلك إعادة صوغ السلطة كي تبقى سلطة خدمتية، مع تركيز المهمات السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة توجيه قدرات الأجهزة الأمنية، وربما الاستغناء عن بعض هذه القدرات ومراجعة العقيدة الأمنية لهذه الأخيرة والمهمة المناطة بها.

٤- تحديد الخطر الرئيسي والتركيز على محاربتة، فالخطر الرئيسي الذي يمثل التهديد الأساسي لوجودنا الوطني هو الاستعمار الاستيطاني لبلدنا لأنه ينفي وجودنا الوطني، وهو عملياً يستعمر أرضنا ويمنع استقلالنا. وفي حقيقة الأمر فإن جميع السياسات الإسرائيلية المعادية تنبع من الاستعمار الاستيطاني، بل إنه السبب الوحيد لوجود الاحتلال واستمراره (إلى جانب السبب الأمني الذي تركّز عليه الدوائر في إسرائيل). على هذه المسألة يجب أن نركّز معركتنا، فنحن لدينا أدوات هائلة قانونية وسياسية قادرة على تمكيننا من كسب المعركة إذا أحسنّا استخدامها، لكن ذلك مشروط بتعبئة كاملة ومشاركة شاملة من قبل فئات الشعب الفلسطيني كلها في هذه المعركة، وعندها سيكون ممكناً الانتقال إلى الإقليم، ثم إلى العالم لبناء منظومة متكاملة من العقوبات على المستعمرات والمستعمرين والهيئات العاملة في الأرض المحتلة (شهدنا إرهابات لهذا في قرار الاتحاد الأوروبي بوسم منتوجات المستعمرات). وهذا يختلف عن حركة المقاطعة لإسرائيل المعروفة بـ BDS، فهذه الأخيرة تقوم على أساس موقف سياسي وأخلاقي، وتستهدف الأفراد وهيئات المجتمع المدني، بينما تستهدف الفكرة الأولى الدول وتقوم على أساس ضرورة تنفيذ هذه الدول لالتزاماتها القانونية التعاقدية وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩، ووفقاً للأدوات القانونية الأخرى ذات الصلة، وهو أمر أكدته محكمة العدل الدولية في فتاها بشأن الجدار في سنة ٢٠٠٤. إننا قادرون على مواجهة وكسر المشروع الاستعماري الاستيطاني لبلدنا، وهو الطريق الفعلي لدحر الاحتلال وإنجاز الاستقلال.

٥- الاستمرار في السعي للحل السياسي مع استبعاد المفاوضات التي لا يتوفر فيها أساس واضح ومتفق عليه ومشروع دولياً للمفاوضات. لقد ثبت بشكل قاطع، بعد مرور هذه الأعوام كلها، فشل المقاربة السابقة والمتمثلة في المفاوضات من دون اتفاق مسبق على الهدف وعلى أسس الحل، أو الاتفاق على أسس محدودة فقط. وربما كان هذا ممكناً في ظل التزام قيادة سياسية إسرائيلية بالتوصل إلى حل مقبول، على سبيل المثال فترة يتسحاق رابين، لكنه قطعاً ضرب من الجنون مع قيادة سياسية تصر على الاستعمار الاستيطاني، ولا تخفي عداها لمبدأ وجود دولة فلسطين. علينا إذناً التشديد، مع التزامنا، بل رغبتنا في التوصل إلى حل سياسي، على ضرورة التوصل إلى مقاربة جديدة تؤكد المسؤولية الدولية تجاه الصراع باعتباره صراعاً دولياً منذ البداية، وبحيث يتم التوصل إلى أساس سياسي واضح، وآلية دولية متفق عليها دولياً في إطار مجلس الأمن الدولي كي تشكل أساس التفاوض بين الجانبين.

٦- إعادة الاعتبار إلى المؤسسات الفلسطينية، ولا سيما السياسية منها، وتأكيد طبيعتها الديمقراطية، فالمؤسسات الفلسطينية في الفترة الأخيرة، غابت أو تعثرت، الأمر الذي مثل خلافاً أساسياً يجب علاجه بشكل كامل وفاعل. فقد غاب المجلس الوطني، السلطة العليا للشعب الفلسطيني وما ينبثق عنه من هيئات، وغاب المجلس التشريعي وانتهى معه التوازن بين الجهة التشريعية والجهة التنفيذية، وغاب كثير من مؤسسات أو هيئات التنظيمات السياسية، بل حتى كثير من النقابات والاتحادات ومنظمات المجتمع المدني. فضلاً عن إعادة بناء هذه المؤسسات، فإنه يجب بطبيعة الحال الإصرار على طبيعتها الديمقراطية كنظام حكم وعلاقات سياسية واجتماعية، وهو ما سيقود كله إلى إنعاش الحياة السياسية الفلسطينية، واستعادة الحركة السياسية الفلسطينية لدورها المركزي الطبيعي في المجتمع، علاوة على تحقق كثير من الإيجابيات الأخرى.

٧- استعادة الوحدة الجغرافية والسياسية، فاستمرار الانقسام، علاوة على ما يسببه من معاناة لقطاع غزة وكونه غير مقبول أخلاقياً وسياسياً، يمنع فعلياً إنجاز الاستقلال الوطني. والمطلوب هنا ليس مصالحة فقط بين "فتح" و"حماس"، وليس إدارة الانقسام بحيث تصبح الأمور أفضل قليلاً، بل استعادة الوحدة فعلياً وبشكل شامل وعدم الاكتفاء بعلاج بعض الظواهر. وهذا الأمر يتطلب تفاهماً شديداً للوضوح على ما يلي: أولاً، قبول "حماس" بالتخلي عن سيطرتها على قطاع غزة في جميع مناحي الحياة، أي العودة عمّا حدث في سنة ٢٠٠٧، وعودة غزة إلى النظام السياسي والإداري الفلسطيني؛ ثانياً، قبول "فتح" بالتخلي عن سيطرتها على النظام السياسي بشكله الحالي، أي قبول شراكة سياسية كاملة وإعادة صوغ النظام السياسي في منظمة التحرير الفلسطينية بمختلف هيئاته، بما فيه حكومة السلطة والجهاز الوظيفي، بشكل متفق عليه؛ ثالثاً، التوافق على أساس سياسي برمجي يتضمن الهدف الوطني المركزي الذي يجب أن يشكل جوهر برنامج الإجماع الوطني، أي برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، وطبعاً يمكن أن يكون هناك برنامج آخر لحكومة السلطة بسبب اختلاف دورها؛ رابعاً، الالتزام الجماعي بالطبيعة الديمقراطية للنظام ومبدأ تداول السلطة وفقاً لنتائج الانتخابات الدورية، واعتماد الانتخابات في المجالات والمستويات كافة.

وبعد الاتفاق على ما سبق يأتي العديد من التفاصيل المهمة التي يجب الاتفاق عليها

بين جميع الأطراف الفلسطينية كجزء من اتفاق شامل لاستعادة الوحدة.

٨- اعتماد سياسات اقتصادية تخدم كل ما سبق، وجوهر الموضوع هنا هو فهم تأثير الاحتلال من جهة، مع الإصرار على بناء قاعدة اقتصادية منتجة في المجالات الزراعية والصناعية وفي مجالات جديدة، ومن جهة أخرى يجب اتباع سياسات تساعد على الصمود وتشجع الإنتاج بدلاً من تشجيع الاستهلاك. ويجب التوصل إلى تفاهم جديد بين مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني يحدد الأدوار بشكل أفضل، وكذلك كيفية التعامل مع الجانب الإسرائيلي بما يخدم الأهداف الفلسطينية.

٩- الانخراط في مواجهة مشكلات المنطقة، باعتبارنا جزءاً من هذه المنطقة ونتأثر بها بدرجة كبيرة، لكننا أيضاً يمكن أن نقوم بدورنا نحوها، وفي طليعة هذا سيكون دورنا في مواجهة التيار الإسلامي المتشدد والعنيف، بما في ذلك مواجهة إرهاب المجموعات المنتمية إلى هذا التيار، ليس فقط أمنياً، بل فكرياً وسياسياً أيضاً. كما يجب التصدي للطائفية الصاعدة في المنطقة، وخصوصاً ما يسمى التناقض السني - الشيعي، وفي هذا المجال يجب الإصرار على أن معالجة السياسات الإيرانية يجب أن تكون على أساس عربي - إيراني، وليس على أساس طائفي. ثم يجب الانتصار بشكل عام للدولة الوطنية، والمحافظة على وحدتها ومساعدتها لمواجهة الضغوط الشديدة التي تتعرض لها. وأخيراً يجب تأكيد العلاقة بين الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني من جهة، وتصاعد التطرف والإرهاب في المنطقة وفي العالم من جهة أخرى.

١٠- الإمساك بزمام المبادرة السياسية، والحفاظ على القرار المستقل واستعادة قوة تحالفاتنا الدولية، وهو ما يشمل العمل على أساس العلاقة العضوية مع العرب شعباً وحكومات من دون التخلي عن القرار المستقل وحق الفلسطينيين في اتخاذ القرار. وفي هذا المجال يجب الدفع في اتجاه المبادرة العربية للسلام مع موقف شديد الوضوح يرفض المساس بها أو تعديلها، وكذلك دعم المبادرة الفرنسية والدفع بها في اتجاه ما ورد سابقاً بحيث يكون المؤتمر الدولي، إذا ما عُقد، على أساس سياسي واضح ومقبول. إن استعادة قوة تحالفاتنا الدولية تأتي من خلال وضوح سياساتنا ومواقفنا، ومن خلال الثبات عليها، الأمر الذي يقود إلى استعادة الصداقة، وتأتي أيضاً عبر الاهتمام بقضايا الشعوب والدول المتعددة، والقيام بدور إيجابي ذي طبيعة مبدئية.

هذه الأفكار كلها ذات طبيعة أولية وتحتاج إلى نقاش واسع وتمحيص ومراجعة، وإلى كثير من التفصيلات طبعاً، لكنها ربما تمثل بداية مقبولة من أجل التوصل إلى برنامج يمكن الحركة السياسية من الخروج من المأزق الحالي، حتى النصر. ■